اكد رغبة بلاده بإقامة منطقة صناعية على حدود البلدين

وزير التجارة التركي: نسعى لإقامة شراكة حقيقية تعزز الاستثمار في مجالات الاقتصاد والطاقة

التبادل التجاري يسهم في انعاش الاقتصاد الوطني

عبد الفلاح السوداني

بغداد / المدى

اختتم وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية التركي كورشات توزمن زيارته لبغداد التي رافقه فيها وفد كبير من رجال الاعمال والشركات التركية، زيارته لبغداد أستمرت يوماً واحداً التقى خلالها عددا من المسؤولين الحكوميين والوزراء، وجرى خلال تلك القاءات التباحث في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى مستويات متقدمة تتجاوز حدود الخمسة مليارات دولار.

وكان الوزير التركي قد وصل بغداد صباح الاحد وجرت بعد وصوله مباحثات رسمية بين البلدين حضرها من الجانب العراقي وزراء التجارة والكهرباء والموارد المائية والاعمار والاسكان والتخطيط اضافة الى وكلاء وزارتي النفط والمالية .

واكد وزير التجارة عبد الفلاح السوداني الذي ترأس الجانب العراقي بأن هذه الزيارة سيكون لها اثر أيجابي على تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين اضافة الى مغزاها السياسي الكبير الذي يؤكد تصميم الاتراك في دعم العراق والعملية السياسية.

واضاف السوداني أن الحكومة حضرت المباحثات بعدد كبير من الوزراء انما توكد بذلك رغبتها بزيادة حجم التبادل التجاري وتفعيل العلاقات بين البلدين الى مستوى متقدم اضافة الى الرغبة المشتركة في اقامة شراكة حقيقية مختلفة الاتجاهات بهدف رفع مستوى العلاقات وزيادة حجم التبادل التجاري . وبين ان الحكومة تأمل زيادة حجم الاستثمارات التركية في العراق ودخول الشركات التركية في مشاريع استثمارية ضخمة وفي مختلف مناطق البلاد واستغلال الفرصة التي قدمتها الحكومة في الاولويات التي منحت لهذه الشركات في التعامل والمناقصات.

من جهته، اكد كورشات توزمن بان زيارته لبغداد تأتي في اطار التعاون الثنائي المشترك وتلبية الدعوة التي وجهت اليه من نظيره العراقي عبد الفلاح حسن السوداني اضافة الى كونها تشكل نقطة انطلاق حقيقية نحو دخول تركيا شريكا اساسياً للعراق في الكثير من مجالات العمل الاقتصادي والتجاري .

واستعرض توزمن استعداد تركيا لتقديم المساعدات الممكنة في تأهيل البنى التحتية للاقتصاد العراقي وأصلاح المؤسسات التي اصابها للتدمير جراء العمليات العسكرية كذلك ضرورة الاتفاق على التعاون الحر في موضوع الخدمات والاستفادة من خط السكك الحديد الذي يربط البلدين ويصل الى مصر .

واشار الى ان تركيا لها علاقات طيّبة مع الحكومة العراقية ولم ترغب يوماً في تطوير علاقاتها مع كتل او مجموعات على حساب استقرار عمل حكومة بغداد وكانت وما زالت ترغب في استقرار الوضع الامني وهي بذلك تدعم كل توجهات حكومة نوري المالكي في مطاردة الخارجين على القانون والارهابيين .

مشيرا الى وجود رغبة كبيرة لدى الشركات التركية في استئناف نشاطاتها في مجال النفط وتطوير الحقول وهي تسعى ايضاً الى ادراجها ضمن الشركات التي تسعى للعودة للعراق واستئناف نشاطاتها الاستكشافية وإخراج النفط والمساهمة في ايصاله الى العالم عبر خطوط الانابيب او السيارات الحوضية ولدينا خبرة كبيرة في هذا المجال .

وشدد كوزمن على التكنولوجيا التي تمتلكها تركيا في مجال قطاع الكهرباء، التي عدها أفضل من الدول التي يتعامل معها العراق حالياً حيث تمثل تركيا شركات معروفة عالمياً في مجال إنشاء محطات تعمل بالغاز الطبيعي وتحديث شبكات خطوط الكهرباء متعهداً بقدرة هذه الشركات على استعادة عمل الشبكة الكهربائية وبجودة عالمية وتجاوز مشكلة العراق في هذا الجانب.

مشدداً بأن هناك رغبة تركية في إقامة منطقة صناعية على حدود البلدين إضافة الى الاستفادة من خطوط السكك الحديد لربط العراق بأوربا والعالم إضافة الى ذلك إقامة شراكة حقيقية مختلفة الاغراض وفي شتى المجالات كذلك تأسيس مناطق صناعية مشتركة تساعد على زيادة الاستثمارات المشتركة في مجالات الاقتصاد والطاقة . وكان وزراء الكهرباء والتخطيط والاسكان قد تحدثا عن مواضيع تخص آلية التعاون الثنائي المشترك، مؤكدين ايضاً الرغبة العراقية في تطوير العلاقات مع تركيا باعتبارها شريكاً إقتصادياً وتجارياً يشترك في الكثير من العمليات الاقتصادية والتجارية في العراق .

ودعا وحيد كريم وزير الكهرباء الشركات التركية الى الاستثمار في مجال الكهرباء والمساهمة في عملية تأهيل قطاع الكهرباء الذي يتحمل معاناة كثيرة جراء الجهود التي تبذلها محطات التوليد في مناطق الكهرباء المختلفة مشدداً على أهمية معاودة تركيا العمل بالخط السباعي الذي يضم العراق ودول المنطقة كونه يسهم ايضاً في إستقرار الكهرباء في العرق

وعلى هامش زيارة الوزير التركي إستضافت بغداد الملتقى الاقتصادي العراقي لرجال الاعمال في البلدين وبحضور وزراء الكهرباء والتخطيط والاعمار والاسكان والموارد المائية إضافة الى ممثلين من وزراء النفط والمالية .

وإستعرض رجال الاعمال في العراق وتركيا نشاطات شركاتهم في مجالات عملهم إضافة الى شرح حجم هذه النشاطات ودورها في إقامة مشاريع استثمارية مشتركة في مجالات الطاقة والنفط والكهرباء والنقل وتم الاتفاق في نهاية الملتقى على إقامة مجلس مشترك يربط رجال الاعمال في تركيا والعراق ويضع خطوط عمل لتسهيل مهامهم في مشاريع مشتركة .

وتحدث الوزراء عن طبيعة آليات العمل التي تخدم عملية مشاركة رجال الاعمال في مشاريع الاستثمار داخل العراق .إضافة الى الرغبة الكبيرة في مساعدة الشركات التركية للاستثمار في العراق والدخول شريكا اساسيا وفي مجالات مختلفة.

الشيخلي: الأموال المخصصة لمدينتي الصدر والشعلة وزعت على شكل مشاريع خدمية

بغداد/ المدى

قال المتحدث المدني باسم خطة أمن بغداد (فرض القانون)، إن الأموال التي خصصت لمدينتي الصدر والشعلة وزعت على عدة "مشاريع خدمية" ستقدم إلى أهالي المدينتين.

وذكر المتحدث تحسين الشيخلي، خلال مؤتمر صحفي عقده في بغداد الاحد أن "الأموال التي خصصت لمدينتي الصدر والشعلة، وزعت على عدة مشاريع خدمية ستقدم إلى أهالي المدينتين، فضلاً عن تخصيص عشرة ملايين دولار لإعادة إعمار مدينة الصدر بعد ما أصابها من دمار نتيجة العمليات العسكرية الأخيرة."

وتضررت المدينة بشكل كبير نتيجة العمليات العسكرية والقصف المستمر خلال المعارك التي رافقت خطة فرض القانون فيها.

وأوضح الشخيلي أنه سيتم أيضا " إنشاء (٢٠) متنزها، وتأهيل (١٥) سوق، وبناء ملعب خماسي" في مدينة الصدر، مشيرا إلى أنه تم المباشرة "في بناء (١١) مدرسة، وتجهيز (٤٠٠) مدرسة أخرى بمولدات كهربائية سعة الواحد (٣٠) كيلو واط / ساعة، وتأهيل أربعة قطاعات بشكل كامل في المدينة."

وأضاف المتحدث المدني أن "هناك عشرة ملايين دولار مخصصة للمنح الصغيرة للمواطنين في (مدينة الصدر) للبدء في (تنفيذ) المشاريع الصغيرة."

وأشار إلى أن وزارة الكهرباء "ستبدأ بإنشاء (١٥٤٠) وحدة ضوئية"، موضحا أن المشروع "قيد التنفيذ في الأسابيع القادمة، وستعمل الوزارة على إزالة الأضرار (الحاصلة) في الشبكة الكهربائية وتوسيعها، من خلال رصد (٧٥) مليون دينار للمشروع، إضافة إلى أن وزارة النقل ستنشئ مرآبا بكلفة (١٤٤) مليون دينار، وتأهيل مرآب (التحدي) القديم."أما من الناحية التربوية، فكشف الشيخلي عن "بدء تطبيق مشروع محو الأمية داخل مدينة الصدر، بالتعاون مع الهيئة الدولية لتعليم الكبار، اضافة إلى بناء خمس مدارس لرياض الأطفال."

وحول أزمة البنزين التي يعاني منها المواطنون في العاصمة بغداد، قال الشيخلي " أزمة البنزين الحالية في بغداد سببها إغلاق بعض محطات الوقود"، مشيرا إلى أن وزارة النفط " أغلقت بعض محطات الوقود لإجراء عملية تنظيف لخزانات البنزين لإزالة الشوائب منها، وهذه العملية ستستمر لأيام معدودة."

وعن دعم الأنشطة الرياضية في (مدينة الصدر)، ذكر الشيخلي أن " لجان الإعمار المختصة من مجلس الوزراء عملت على تأهيل سبعة أندية رياضية لكرة القدم في المدينة، وخصصت مبالغ مالية لها، منها تخصيص (١٥٠) مليون دينار لنادي (الحسين)، ومئة مليون أخرى لنادي (الميثاق)، وكذلك مبالغ للأندية الأخرى" في المدينة.

وفيما يخص (مدينة الشعلة)، قال المتحدث المدني لخطة (فرض القانون) إن أمانة بغداد "باشرت بإنشاء محطة تصفية مياه الشرب، ومحطة لمعالجة المجاري الصغيرة، فضلاً عن بناء أسواق شعبية، وإنشاء مجمع صناعي وثلاثة جسور للمشاة تربط المدينة بمنطقة الغزالية، وكذلك إعادة بناء الأرصفة والمحلات وسوق وعلوة جديدة وكراج للسيارات في المدينة."

وردا على سؤال عن عمليات تعويض المواطنين المتضررين من جراء العمليات العسكرية والمسلحة، ذكر الشيخلي أن عمليات التعويض " تعتمد على آليات معينة، ووفق القانون، ويجب أن تكون للأسباب التي يحدها القانون. لذلك قامت اللجنة بتغيير اسمها من (لجنة التعويضات) إلى (لجنة الدعم والإسناد)، وتم تخصيص مبالغ لتشكيل اللجنة، ستدفع لها لتبدأ عملها قريبا."

إثر تزايد أستهداف المواطنين

واشنطن بوست: مطالبات حكومية بمحاكمة المتورطين في " حادث الهندية "

بغداد/ المدى

افاد تقرير صحفي نشر في صحيفة امريكية إن مسؤولين في بلدة (الهندية)، بمحافظة كربلاء، يطالبون بإجراء تحقيق في الغارة التي نفذتها القوات الأمريكية منذ يومين، وقتل فيه رجل ذكر بعض المسؤولين أنه من أقارب المالكي.

وألمحت صحيفة واشنطن بوست إلى أن هذا الحادث "يلقي بظلاله" على صلاحيات القوات الأمريكية، في إطار الإتفاقية الأمنية التي يجري التفاوض في شأنها حاليا بين البلدين.

وكانت قوة أمريكية، تتكون من (٦٠) مقاتلا تقلهم أربع مروحيات، نفذت بعد منتصف ليل (الخميس) الماضي، إنزالا على بلدة (الهندية)، في منطقة متناثرة الأحياء على بعد بضعة كيلومترات من المدينة، حيث يقع بيت رئيس الوزراء نوري المالكي.

وكان محافظ كربلاء عقيل الخزعلي قال، خلال مؤتمر صحفي عقده بعد ظهر الجمعة الماضية، إن "عملية الإنزال أدت إلى مقتل مدني برئ واحتجاز آخر."

وعلقت الصحيفة بقولها إن كربلاء "واحدة من تسع محافظات سلمت القوات الأمريكية مسؤولية الأمن فيها إلى السلطات المحلية"، مضيفة بأن "الخزعلي، قال إن المسؤولين العراقيين لم يبلغوا بالعملية، وعدها إنتهاكا لإتفاق نقل المسؤولية" الأمنية.

وأضاف الخزعلي، بحسب الصحيفة، إن " القوات العراقية في كربلاء وصلت مستوى يمكنها من ملاحقة العصابات الإجرامية والجماعات الخارجة عن القانون" في المحافظة.

ودعا المحافظ إلى " إجراء تحقيق"، وقال إن " الجنود الأمريكيين المتورطين في الحادث ينبغي أن يواجهوا القضاء العراقي."

الى ذلك قال النائب في البرلمان حيدر العبادي عن (حزب الدعوة) إن المالكي "منزعج جدا" من الحادث. وأضاف أن "رئيس الوزراء غاضب جدا. فالأمريكيون يقولون إنهم أبلغوا العراقيين (بشأن العملية)، إلا أن ذلك غير صحيح."

وأضاف العبادي إن المالكي "طلب من قاض عراقي تولي التحقيق في الغارة، وتقديم النتائج إلى رئيس الوزراء مباشرة."

وتذكر تقارير صحفية أن القوات الأمريكية "مستثناة من ملاحقة القانون العراقي"، وتلفت النظر إلى أن الغارة "حدثت في وقت يتفاوض فيه مسؤولون عراقيون في بنود اتفاقيات تسمح للقوات الأمريكية بتنفيذ عمليات في العراق، بعد إنتهاء مدة وصاية الأمم المتحدة في كانون الأول المقبل."

وأوضحت ملابسات القضية أن "جنودا أمريكيين اقتحموا بيتا في (الهندية)، باحثين عن علي عبد الحسين المالكي"، حسبما قال شقيقه (أحمد).

ووصف (أحمد) تفاصيل الغارة، قائلا " الأمريكيون جاءوا ليلا، وجمعوا كل أهل البيت في غرفة واحدة، وتوجهوا إلى الغرفة التي كان فيها أخي."

وأشار إلى أن القوة الأمريكية " أطلقت النار على صدر" أخيه، الذي قتل على الفور.

واضاف (أحمد) إنه وأخاه القتيل "من أبناء عمومة المالكي من الدرجة الأولى"، وأن الشقيقين "يعملان في فصيل أمن رئيس الوزراء."

وأشارت الصحيفة إلى أنها اتصلت بالجانب الأمريكي متسائلة عن الغارة وملابساتها، فجاءها الرد إن "لا تعليق لدينا الآن" عن هذا الأمر.

وأفاد بأن المسؤولين العسكريين الأمريكيين في العراق "يجيبون عموما عن أسئلة بصدد غارات، فيؤكدون حدوثها، أو ينفون في أقل الأحوال."

ونقلت الصحيفة عن مسؤول عسكري أمريكي، طلب عدم ذكر اسمه، قوله إن "هناك مخاوف من نتائج ديبلوماسية عكسية.

وتابعت قولها إن قائد شرطة كربلاء، اللواء رائد شاكر جودت، إصطحب مراسل الصحيفة وصحفيين آخرين، (السبت)، إلى البيت الذي استهدفته الغارة،وشاهدوا الزي الخاص بحماية كبار المسؤولين موجودا في المنزل.

وقال أحمد المالكي إن الأمريكيين "يؤكدون أن أخي قائد في المجموعات الخاصة، وهذا أمر لا صحة له البتة"، حسب قول شقيق القتيل.

ولاحظت الصحيفة " اختلاف المصادر في ما إذا كان الفقيد من عائلة المالكي، أم من أقاربه العامين، وقالت إن الخزعلي، محافظ كربلاء، ذكر لها أنه " ليس من أقارب رئيس الوزراء"، في حين أن شقيق المحافظ أبلغ أنه من أقاربه.

من جهته، قال مسؤول عسكري أمريكي إن "مسؤولين أمريكيين بصدد التثبت من القرابة" بين القتيل ورئيس الوزراء.

وأشارت الصحيفة إلى أن قائد شرطة كربلاء ذكر أن " الشخص الذي احتجزه الأمريكيون في الغارة اسمه (حسين نعمة)، وهو ليس من سكنة المنطقة، وكان في زيارة لأحد أقاربه فيها."

معصوم: تمديد المادة ١٤٠ من صلاحيات لجنة التعديلات الدستورية

بغداد/ اصوات العراق

في وقت ما زالت المادة ١٤٠ في الدستور تشكل قضية خلافية بين القوى السياسية، فان اقتراب موعد انتهاء التمديد لها في الاول من تموز يطرح تساؤلات تتعلق بفترتها الزمنية وصلاحية تعديلها وتطبيقها من الناحيتين الدستورية والقانونية.

وقال نائب رئيس لجنة التعديلات الدستورية في مجلس النواب الدكتور فؤاد معصوم ان المادة ١٤٠ "باقية لا تتقادم بتقادم الفترة الزمنية المحددة لها." مشيرا الى انه ليس من صلاحية البرلمان تمديد أية مادة دستورية.

واضاف النائب عن التحالف الكردستاني ان "هذه الفترة الزمنية هي اجرائية، وقضية النزاع على كل المناطق لا تزال قائمة".

واشار الى أن "تمديد المادة من صلاحية لجنة التعديلات الدستورية فهي وحدها التي تستطيع ان تحدد فترة زمنية وتطرحها مع باقي المواد المراد تعديلها دفعة واحدة ".

واردف "يستطيع ممثل الامين العام للامم المتحدة في العراق ستيفان ديمستورا بموجب المادة ١٧٧٠ ان يتدخل بهذه الامور لايجاد حلول توافق اطراف النزاع".

يذكر ان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق دي مستورا كان قد قدم التوصيات بشان المرحلة الاولى للمناطق المتنازع عليها واوصى بان تتحكم ادارة اقليم كردستان بمدن قضائي مخمور الواقعة جنوب الموصل وعقرة الواقعة شمالها وان تتولى السلطة المركزية ادارة مدن قضاء الحمدانية بشمال شرق الموصل ومندلي بمحافظة ديالى شمال شرق بغداد. وهو الامر الذي عبرت اغلب القوى السياسية عن رفضها له.

ومن المتوقع ان يقدم ديمستورا توصيته بشان المرحلة الثانية للمناطق المتنازع عليها وهي تلعفر وسنجار وشيخان وخانقين على ان تكون المرحلة الثالثة من التوصيات مخصصة لكركوك.

ويحسب (المادة ١٤٠) من الدستور ، فإن مشكلة المناطق المتنازع عليها، وأبرزها محافظة كركوك، تعالج على ثلاث مراحل هي: التطبيع، ثم إجراء إحصاء سكاني، يعقبه استفتاء بين السكان على مصير المناطق لتقرير ما إذا كانت كركوك ستبقى محافظة، أو تنضم إلى إقليم كردستان.

وكان من المقرر أن تنجز مراحل المادة ١٤٠ خلال مدة أقصاها نهاية العام الماضي ٢٠٠٧، إلا أن البرلمان قرر تمديد المهلة اللازمة ستة أشهر لتنفيذ المادة، لتنتهي في الاول من تموز القادم.

وسبق ان حذرت حكومة إقليم كردستان الشهر الماضي من إن "عدم تطبيق المادة ١٤٠ الخاصة بتطبيع الأوضاع في مدينة كركوك ستنتج عنه آثار وصفها بأنها خطيرة، مشيرا إلى انه لا يمكن الاتكال على الوقت في حل مسألة كركوك "المستعصية". بحسب ما ذكره المتحدث الرسمي باسمها جمال عبدالله.

وقال عبدالله في تصريحات سابقة أن "عدم تطبيق المادة ١٤٠ الخاصة بكركوك ستنتج عنه أثار سياسية وأمنية خطيرة بالنسبة للأكراد بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة". مشيرا الى انه "لا يمكن الاتكال على مسألة الوقت في حل المسائل المستعصية مثل كركوك، وان أي قرار بخصوص المادة ١٤٠ يجب عرضه على القيادة الكردستانية وعلى جميع الأحزاب والكتل السياسية قبل البدء بتنفيذه".

الخبير القانوني في الشؤون الدستورية طارق حرب قال لـ (أصوات العراق) "لا يحتاج تمديد المادة ١٤٠ الى قرار من البرلمان لان تمديد المادة يعني تعديل الدستور وتعديل الدستور موجود امام لجنة التعديلات الى حد الان".

وبين حرب أن "الدستور رسم طريقة معينة لتعديله وهو تقديم التعديلات من قبل اللجنة الى مجلس النواب وفي حالة موافقة المجلس يتم طرحها للاستفتاء الشعبي."

واضاف "ما زالت التعديلات الدستورية في مكانها فلا صلاحية حالية ولا يجوز تعديل الماده ١٤٠ من الدستور بقانون لان الدستور اعلى من القانون والدستور لا يعدل الا بدستور".

وتابع "وبما ان السابقة التي حصلت قبل ٦ اشهر كانت على أساس شبه اتفاق ضمني ولم يصدر بها قانون من مجلس النواب واستمر العمل بالمادة ١٤٠ على الرغم من انتهاء المده وهي ٣١-١٢-٢٠٠٧ فهذا يعني ان المسألة لاتحتاج الى صدور قانون او قرار جديد من مجلس النواب وانما تبقى المادة نافذة أو تعدل بتعديل دستوري وليس بتعديل قانوني".

أما مسؤول اللجنة ١٤٠ رائد فهمي فقال "ان الوضع القانوني ربما يتقرر من رئاسة مجلس الوزراء الذي يقرر بالنسبة للجنة فيما اذا تستمر بعملها او لا تستمر" موضحا "اننا لجنة منبثقة من مجلس الوزراء، وان القرار عائد الى رئيس الوزراء".

وعن المرحلة التي ما زالت تعمل فيها اللجنة قال فهمي "نحن الان مستمرون في عملية التطبيع وقطعنا شوطا كبيرا، ونحن الان نواصل عمليات صرف التعويضات للمرحلين والوافدين وكذلك في عملية الحقول الزراعية، وتسويتها قانونيا والغاء العقود التي كانت قائمة في ظل السياسات السابقة، ولا تزال الملفات الان قيد الدراسة، ونتوقع لها ان تنجز خلال فترة ليست طويلة ".

اما فيما يتعلق بالفقرات الاخرى من المادة ١٤٠ التي تأتي ما بعد التطبيع فقال فهمي "فيما يتعلق بمرحلة الاحصاء وبعدها الاستفتاء فقد انجزنا الجزء المخصص لنا وان هذا الجزء مرهون بقرارسياسي لانه سيعتمد على قضية الحدود الادارية اولا، وعلى القرار بشأن الحدود الادارية،وتنظيم عملية الاستفتاء".

وفيما يخص خلفيات وتداعيات هذا الموضوع قال رائد فهمي "وردت الينا طلبات من بعض المناطق تقول انها تعرضت الى سياسات تهجير قسري، وترى انها مشمولة بأحكام المادة ١٤٠" مضيفا "شكلنا لجنة تدرس هذه الحالات وتأتي بتوصياتها وتقاريرها ".

فؤاد معصوم

دي مستورا